الأمم المتحدة
A/80/7/Add.4
الجمعية العامة
Distr.: General
25 August 2025
Arabic
Original: English

الدورة الثمانون

البند 137 من جدول الأعمال المؤقت*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026

التقدم المحرز في تجديد قاعة أفريقيا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا

التقرير الخامس للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026

أولا - مقدمة

1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في النسخة المسبقة من تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تجديد قاعة أفريقيا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا (A/80/190). واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقرير، افتراضيا بممثلين عن الأمين العام قدّموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية اختُتمت بردود خطية مؤرخة 4 آب/أغسطس 2025.

2 - ويقدَّم الأمين العام في هذا التقرير معلومات مستكملة بشأن المشروع منذ صدور تقريره المرحلي السابق (A/79/222)، بما في ذلك ما يتعلق بأهداف المشروع وفوائده وحوكمة المشروع وإدارة المخاطر والتقدم المحرز على مستوى أشغال التشييد وحالة التبرعات والدروس المستفادة. ويتضمن التقرير أيضًا جدولا زمنيا مُحدَّثا للمشروع، يشير إلى الانتهاء بشكل كبير من أعمال التجديد الرئيسية والمشروع ككل في كانون الأول/ديسمبر 2024. ويقدم الأمين العام، في المرفق الثاني للتقرير، مقارنة بين خطة التكاليف المنقحة والخطة الواردة في المرفق الأول لتقريره المرحلي السابق، ويقدم في المرفق الثالث معلومات عن تطور الموارد في خطط التكاليف.

* A/80/150.

011025 190925 25-13562 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا - التقدم المحرز في تجديد قاعة أفريقيا

التعاون مع البلد المضيف والدول الأعضاء الأخرى والتبرعات

3 - أشار الأمين العام إلى أن التنسيق الوثيق بين حكومة إثيوبيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد أدى إلى تيسير استيراد السلع والمواد اللازمة للمشروع، إلى جانب إصدار التأشيرات لموظفي الموردين. وطوال فترة تنفيذ المشروع، استمر التعاون مع السلطات المحلية بطريقة إيجابية وفعالة، وتعرب الأمانة العامة عن امتنانها للدعم الذي قدمه البلد المضيف (A/80/190، الفقرة 22). **وتعرب اللجنة الاستشارية عن تقديرها للدعم الذي قدمه البلد المضيف ولإتمام تجديد قاعة أفريقيا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بنجاح.**

4 - ويقدم الأمين العام في الفقرتين 23 و 24 من تقريره معلومات مستكملة عن التبرعات التي حُشدت للمشروع، بما في ذلك المساهمات العينية المقدمة من إثيوبيا وإيطاليا وبوركينا فاسو والجزائر، والتبرعات النقدية من البرتغال وسويسرا ومالي ومملكة هولندا. وأُبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأنه لم ترد أي مساهمات مالية إضافية عدا تلك التي سبق الإبلاغ عنها. ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن جمع التبرعات لقاعة أفريقيا اقتصرت على أعمال التجديد، التي أُنجزت منذ ذلك الحين. وتواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تنفيذ حملة لتعبئة الموارد للمشروع، تركز على دعم إنشاء المعرض الدائم وتطويره، ولا سيما من خلال المساهمات العينية والتبرعات. **وتقر اللجنة الاستشارية بالمساهمات التي وردت بالفعل من الدول الأعضاء دعما لتجديد قاعة أفريقيا، وبأن الأمين العام يواصل حشد مساهمات عينية إضافية، مع التركيز على إنشاء المعرض الدائم وتطويره وتشغيل مركز الزوار (انظر الفقرات 26 إلى 31 أدناه).**

حالة أعمال التشييد والجدول الزمني للمشروع

5 - يوجز الأمين العام في الفقرتين 3 و 4 من تقريره أهداف المشروع وفوائده من حيث تجديد المبنى وترميمه والحفاظ على قيمته، والامتثال لأنظمة البناء المتعلقة بالحرائق وسلامة الأرواح، وإمكانية الوصول، وإزالة المواد الخطرة، والكفاءة في استخدام الطاقة.

6 - وجرى تدشين مبنى قاعة أفريقيا وإعادة افتتاحه كمرفق للمؤتمرات في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2024. وتم الانتهاء إلى حد كبير من أعمال التجديد الرئيسية والمشروع ككل في كانون الأول/ديسمبر 2024، واستخدمت قاعة أفريقيا لعقد المؤتمرات بمجرد الانتهاء في شباط/فبراير 2025 من الأعمال المتبقية في إطار عنصر نظم المؤتمرات وتكنولوجيا المعلومات. وهناك تأخير لمدة خمسة أشهر بالمقارنة مع الجدول الزمني الوارد في التقرير المرحلي السابق (A/79/222)، ويرجع ذلك أساسا إلى حالات التأخير في شحن البضائع بسبب النزاع في البحر الأحمر (A/80/190، الموجز والفقرة 35). ويوفر الشكل المعنون "الجدول الزمني لمشروع تجديد قاعة أفريقيا حتى 30 حزيران/يونيه 2025"، الوارد في تقرير الأمين العام، جدولاً زمنياً محدّثاً للمشروع يبين الأنشطة والتعديلات التي أدخلت على المنجزات المستهدفة الحالية والمقبلة للمشروع.

7 - ويرد في الفقرات 29 إلى 34 من تقرير الأمين العام وصف لحالة جهود التشييد. ولم يتم الإنجاز شبه المكتمل لحزمة أعمال التجديد الرئيسية حتى كانون الأول/ديسمبر 2024، بينما كان مقررا في الأصل في آب/أغسطس 2024. وتم الانتهاء من تنفيذ العناصر المتبقية من نظم المؤتمرات وتكنولوجيا المعلومات وحزمة أعمال الشبكات في شباط/فبراير 2025. وقد دخل المشروع فترة الـ 12 شهراً من المسؤولية عن العيوب، ومن المقرر الانتهاء تماما من أعمال التجديد الرئيسية في كانون الأول/ديسمبر 2025، ومن

حزمة نظم المؤتمرات وتكنولوجيا المعلومات في شباط/فبراير 2026. ويعمل المقاولون على تصحيح العيوب التي يتم تحديدها. وأُنجزت عملية إدخال منتجات المشروع النهائية طور التشغيل وتسليمها إلى المستخدمين النهائيين والمشغلين والقائمين على الصيانة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في آذار/مارس 2025. وسيُجمَّع الحساب النهائي لأعمال التجديد الرئيسية في نهاية عام 2025، ولحزمة نظم المؤتمرات وتكنولوجيا المعلومات في شباط/فبراير 2026. ومن المتوقع الانتهاء التام من المشروع وإغلاقه في شباط/فبراير 2026، بعد انتهاء فترة الـ 12 شهراً من المسؤولية عن العيوب.

8 - ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه قبل الإنجاز شبه المكتمل لحزمة أعمال التجديد الرئيسية وحزمة نظم المؤتمرات وتكنولوجيا المعلومات، قام الخبير الاستشاري الرئيسي للتصميم بإعداد قائمة بالعيوب من أجل توثيق جميع العيوب التي تعزى إلى المقاولين، مما أتاح للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تحدد على الفور العيوب الناتجة عن شغلها للأماكن كمستخدم نهائي. ووفقًا للجنة الاقتصادية لأفريقيا، سيقوم المقاولون المعنيون بتصحيح البنود المدرجة في قائمة العيوب المتعلقة بالحزمتين كلتيهما بحلول نهاية عام 2025، نظرًا لأن الأمر يتعلق بعيوب طفيفة. وتنص عقود الحزمتين على أن تحتفظ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بنسبة 3 في المائة من إجمالي المبلغ المتعاقد عليه المعدل لتغطية تكلفة تصحيح أي عيوب لم يقم المقاول بتصحيحها. وقد احتفظت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالمبالغ ذات الصلة من المدفوعات التي طُلبت سابقًا. واحتُفظ بمبالغ إجمالية قدرها 1,032 مليون دولار و 000 120 دولار لأعمال التجديد الرئيسية وحزمة نظم المؤتمرات وتكنولوجيا المعلومات، على التوالي. وأُبلغت اللجنة أن الخلافات المحتملة بين المقاول واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن العيوب التي يجب تصحيحها مشمولة بعقد أعمال التجديد الرئيسية، ولكن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ترى أن مثل هذه الخلافات من غير المرجح أن تنشأ.

9 - ويشير الأمين العام في الفقرة 59 من تقريره إلى أنه من المقرر الاضطلاع بالأنشطة التالية: (أ) إغلاق المشروع، بما في ذلك تصحيح العيوب وإقفال الحساب؛ و (ب) تحديد أساس مرجعي لاستهلاك الطاقة في قاعة أفريقيا؛ و (ج) دعم المستخدمين النهائيين والمشغلين والقائمين على الصيانة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تشغيل المنتجات والنظم التي أنشأها المشروع باستخدام دليل التشغيل والصيانة ووثائق التسليم؛ و (د) دعم تشغيل المعرض الدائم، بما في ذلك دعم الخطة التشغيلية لمبنى قاعة أفريقيا وافتتاح مركز الزوار؛ و (هـ) مواصلة دعم مهام المجلس الاستشاري. ويقدم الجدول 2 من تقرير الأمين العام مقارنة لتواريخ الأنشطة الرئيسية الواردة في ذلك التقرير وفي التقرير المرحلي السابق (A/79/222).

10 - **وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن أعمال التجديد الرئيسية قد أُنجزت بشكل شبه مكتمل بحلول كانون الأول/ديسمبر 2024 وأن تنفيذ العناصر المتبقية من نظم المؤتمرات وتكنولوجيا المعلومات وحزمة أعمال الشبكات قد اكتمل في شباط/فبراير 2025. وتلاحظ اللجنة أيضا أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد حددت بنود قائمة العيوب التي يتعين تصحيحها لكلتا الحزمتين، وتأمل أن يرصد فريق المشروع عن كثب جميع المشاكل التي حُددت وأن يخفف من حدتها خلال فترة المسؤولية عن العيوب، بغية كفالة تسليم المشروع ضمن النطاق المحدد ومعايير التكلفة التي وافقت عليها الجمعية العامة. وتأمل اللجنة كذلك أن يتم اتخاذ جميع إجراءات المتابعة اللازمة فيما يتعلق بالأنشطة المتبقية، وكذلك تلك المطلوبة لافتتاح مركز الزوار (انظر الفقرة 31 أدناه).**

11 - وأصدرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في 7 أيلول/سبتمبر 2022 للمقاول شهادة الإنجاز النهائي لأعمال النقل المبكرة، التي تضمنت كشف حساب يوضح قيمة جميع الأعمال المنجزة وفقًا للعقد. وعلى

الرغم من أن المقاول لم يقبل رسمياً كشف الحساب، فهو لم يعترض أو يطالب بالتعويض عن أي خدمة محتملة لم يشملها كشف الحساب (A/80/190، الفقرة 29). ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن المنظمة تعتقد أنه، وفقا لأحكام العقد المتعلقة بتسوية المنازعات، فإن الوقت المتاح للمقاول لتقديم مطالبة بتعويض إضافي قد انقضى بالفعل.

إدارة المخاطر

12 - يقدم الأمين العام في الفقرات 19 إلى 21 من تقريره لمحة عامة عن تدابير إدارة المخاطر المتخذة للتخفيف من مخاطر المشاريع، وكذلك عن خدمات دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات. وخلال عملية بدء التشغيل والتسليم، قام أصحاب المصلحة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتقييم وتحديد تدابير التخفيف من أي مخاطر حددوها فيما يتعلق بمنتجات المشروع النهائية التي كانوا يتسلمونها. وطوال دورة حياة المشروع، أُدمجت المخاطر العالية المستوى في سجل المخاطر العام للجنة الاقتصادية لأفريقيا وخطة معالجتها (انظر الفقرات 23 إلى 25 أدناه).

المعارف المحلية

13 - يسلط الأمين العام الضوء في تقريره على أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استفادت من معارف الخبراء الفنيين المحليين في خدمات مختلفة، وأنه خلال مرحلة بدء التشغيل والتسليم، تزايد إشراك الموظفين المحليين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في نقل المعارف والجوانب التشغيلية للمشروع (A/80/190، الفقرتان 26 و 27). ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن جميع الشركاء والخبراء المحليين المشاركين في مشروع قاعة أفريقيا كانوا من البلد المضيف، إثيوبيا، وأن هؤلاء الشركاء والخبراء يشملون خبير ترميم الأعمال الفنية المعني بجميع الأعمال الفنية السبعة ومقاولي الحفظ الذين تم التعاقد معهم بشأن الأعمال الفنية الإثيوبية. **وتعترف اللجنة الاستشارية بالجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في استخدام المواد والعمالة والخبرات المحلية، إلى جانب نقل المعارف المتعلقة بالمشروع إلى الموظفين المحليين، وتأمل أن يتم تشاطر الدروس المستفادة وأفضل الممارسات مع مشاريع التشييد الأخرى وإدراجها في المبادئ التوجيهية لإدارة مشاريع التشييد في المنظمة.**

ثالثا - حوكمة المشروع وإدارته

14 - يقدم الأمين العام في تقريره لمحة عامة عن هيكل حوكمة المشروع، بما في ذلك اجتماعات لجنة أصحاب المصلحة والمجلس الاستشاري التي عقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويقدَّم أيضا استعراضٌ عام للتنسيق بين فريق إدارة مشروع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ودائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات التابعة لمكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية (A/80/190، الفقرات 5 إلى 13).

15 - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن فريق إدارة المشروع يضم ثلاثة موظفين وطنيين من الفئة الفنية، سيتم الاحتفاظ بهم حتى نهاية فترة المسؤولية عن العيوب في كانون الأول/ديسمبر 2025 لدعم إغلاق المشروع. وستظل الوظائف الثلاث الشاغرة لمدير المشروع (ف-5) ومدير العقود (ف-3) والمساعد الإداري (الرتبة المحلية) شاغرة، وستؤدى مهامها بالقدرات الموجودة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. كما يقدم الأمين العام في الفقرة 28 من تقريره معلومات عن الخبراء الاستشاريين الذين تم التعاقد معهم للمشروع،

أي لترميم الأعمال الفنية، الذي انتهى في تشـــرين الثاني/نوفمبر 2024، ولتنظيم المعرض الذي انتهى في شباط/فبراير 2025.

16 - ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاحتفاظ بالموظفين المتفرغين في فريق إدارة المشروع يسمح بالاضطلاع بالمهام المطلوبة، على النحو المبين في الفقرة 9 أعلاه، لإغلاق المشروع، وبأنه لن تكون هناك حاجة إلى موظفين جدد لمبنى قاعة أفريقيا، الذي سيُعهد بصيانته إلى خدمات إدارة المرافق بموجب عقد خدمات قائم. ومن المقرر تحديد الاحتياجات من الأخصائيين التقنيين للمواد السمعية البصرية الإضافيين في إطار قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، كما يلزم توفير 22 وظيفة أمنية إضافية في إطار خدمات الأمن والسلامة من أجل ضمان التغطية المثلى للمناسبات وأنشطة الزوار.

17 - **وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن فريق المشروع يتألف حاليا من ثلاثة موظفين وطنيين من الفئة الفنية، وأنه بالنظر إلى انتهاء خدمة مدير المشـــروع (ف-5) ومدير العقود (ف-3) والمســـاعد الإداري (الرتبة المحلية) قبل نهاية المشـــروع، تؤدى مهام الوظائف الثلاث الشـــاغرة بالقدرات الموجودة من الموظفين في اللجنة الاقتصـــادية لأفريقيا. وتأمل اللجنة أن الدروس المســـتفادة من نقل المعارف والمهارات والقدرات من فريق المشـــروع إلى موظفي اللجنة الاقتصـــادية لأفريقيا، ومن تبســـيط العمل في العمليات العادية للجنة الاقتصادية لأفريقيا لكفالة الانتقال السلس للمشروع خلال أنشطة الإغلاق المتبقية، ستدرج في التحديث المتوقع للمبادئ التوجيهية لإدارة مشاريع التشييد في المنظمة (انظر أيضا A/80/7/Add.6، الفقرة 15).**

رابعا - نفقات المشروع والتكاليف المتوقعة

18 - ترد في الجدول 3 والمرفق الثاني من تقرير الأمين العام تفاصـــيل مجموع النفقات التراكمية حتى 30 حزيران/يونيه 2025، والبالغة 700 943 54 دولار، والنفقات المتوقعة للفترة المتبقية من عام 2025، والبالغة 600 952 1 دولار. ويشـار في التقرير إلى أنه كان من الضـروري سـحب مبلغ 100 216 دولار من الاعتماد المخصـــص للطوارئ، إلى جانب إدخال تعديلات في تكاليف التشـــييد والخدمات المهنية، لاسـتيعاب التغييرات في التكاليف في إطار عدد من البنود، وأن جميع التعديلات سـتكون في حدود الموارد المعتمدة، وأنه لا توجد بالتالي احتياجات إضـافية من الموارد لعام 2026. وتلاحظ اللجنة الاسـتشـارية أنه لا يُتوقع وجود رصـيد غير مسـتخدم في نهاية عام 2025. **وتأمل اللجنة الاستشارية أن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير تحديثا عن آخر بيانات النفقات المتاحة عن المشروع.**

خامسا - الدروس المستفادة ومسائل أخرى

الدروس المستفادة

19 - يشـير الأمين العام في الفرع السـادس من تقريره إلى أن دائرة السـياسـات العالمية لإدارة الممتلكات قد التقت، في أيار/مايو وحزيران/يونيه 2025، بفريق مشـــروع اللجنة الاقتصـــادية لأفريقيا وبأصـــحاب المصلحة في حلقة عمل بشأن الدروس المستفادة أثناء تنفيذ المشروع. وتتعلق الدروس الرئيسية المستفادة بالحوكمة والتصميم والمشتريات وإدارة التغيير وزيادة التبرعات والانتقال والتسليم.

20 - وفيما يتعلق بحوكمة المشاريع، وفيما يخص اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، يشير الأمين العام في تقريره إلى أهمية وضع أدوار محددة لإنجاز المشاريع بسلاسة؛ وكفالة الإشراك المبكر لأصحاب المصلحة المعنيين؛ ووجود مجلس استشاري لتقديم آراء المستخدمين القيّمة بشأن وضع التصميم والجوانب التشغيلية؛ وتعيين فريق مخصص لإدارة المشروع في وقت مبكر من عملية وضع المشروع لكفالة الاتساق في تحديد أهداف المشروع وتطويرها منذ البداية. وفيما يتعلق بالتصميم، يجب أن يكون لشركات التصميم الدولية وجود محلي أثناء تنفيذ المشروع وينبغي لها أن تبرم الشراكات مع المهندسين المعماريين المحليين وأصحاب المصلحة المعنيين من المنظمة. كما استحدث مشروع قاعة أفريقيا آلية لإدارة التغيير، تشمل تحديد الأدوار والمسؤوليات لتيسير التقدم المتسق وتقليل التأخير إلى أدنى حد ممكن. ويوصى بهذه الآلية لمشاريع التشييد الخاصة بالأمم المتحدة لأنها تيسر الاتساق في إحراز التقدم.

21 - وفيما يتعلق بجمع التبرعات، يشير الأمين العام إلى أن مشاريع مرافق المؤتمرات مثل قاعة أفريقيا تنطوي على إمكانات أكبر لاجتذاب التبرعات مقارنة بمشاريع تجديد المكاتب. وكانت الجهود المبذولة لجذب التبرعات ناجحة بشكل خاص لهذا المشروع، ويرجع ذلك جزئياً إلى الدور الهام الذي قام به المجلس الاستشاري الذي روج للمشروع، وشجع الدول الأعضاء على تقديم مساهمات عينية ومالية، وواصل حتى بعد الإنجاز شبه المكتمل للمشروع السعي للحصول على تبرعات إضافية لدعم إنشاء مركز الزوار وتشغيله. وفيما يتعلق بالانتقال والتسليم، أنشأ المشروع لجنة لتيسير الانتقال السلس للمشروع، من خلال إشراك المستخدمين المستقبليين لمنتجات المشروع في المراحل النهائية من التشييد وخلال مرحلتي بدء التشغيل والتسليم، ومن ثم تيسير عملية تعريف المستخدمين به وكفالة سلاسة العمليات والصيانة.

22 - ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بالتدابير التي اتخذت، بما في ذلك هندسة القيمة، لإدارة الموارد المالية خلال فترة المشروع وأدت إلى تخفيض كبير في سعر العقد المتفق عليه بالنسبة لحزمة أعمال التجديد الرئيسية، وبالخطوات الملموسة التي اتخذها الفريق المتفرغ لإدارة المشروع لتجنب تجاوز التكاليف. وتلاحظ اللجنة أنه تم الانتهاء من عملية بدء تشغيل منتجات المشروع النهائية وتسليمها إلى المستخدمين النهائيين والمشغلين والقائمين على الصيانة في آذار/مارس 2025، وأن متطلبات الإصلاح والصيانة ستُستوفى بموجب عقد خدمات قائم. **وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها لاحظت أن المعرض الدائم وترميم الأعمال الفنية سيكون لهما أهمية رمزية بالنسبة للحفاظ على تراث قاعة أفريقيا، وتأمل ألا يكون لأي محاولات لخفض التكاليف واستخدام أساليب هندسة القيمة أثر سلبي على جودة الأعمال ولا على نطاق العمل الذي يتعين القيام به (A/78/7/Add.19، الفقرة 9). وتأمل اللجنة أن تقدم إلى الجمعية العامة وقت نظرها في هذا التقرير وفي التقرير المقبل معلومات أكثر تفصيلا والدروس المستفادة بشأن تدابير احتواء التكاليف، بما في ذلك عمليات هندسة القيمة، التي اعتمدتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والتي مكّنت من إنجاز المشروع في حدود الميزانية رغم التحديات والتأخيرات التي صودفت مع المقاول الأول (انظر الفقرتين 23 و 24 أدناه).**

المشتريات

23 - يشير الأمين العام إلى أن الأمانة العامة قد تحتاج، عندما يتعلق الأمر بمشاريع التشييد الكبرى التي تنطوي على عقود مشتركة، إلى استخدام معايير معززة فيما يتعلق بعملية التدقيق التي تطبقها عند الاستعانة بمقاولين في ترتيبات المشاريع المشتركة، لا سيما فيما يتعلق باستقرارهم المالي، وخبرتهم في العمل

في مشاريع ذات حجم ونطاق مماثلين، وما إذا كانت أطراف المشروع المشترك قد عمل بعضها مع بعض في السابق. وقد قيّمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بعناية خيارات استرداد الأضرار المالية وغيرها من الأضرار من مقاول المشروع المشترك بعد إنهاء العقد. إلا أن تحليلاً للتكلفة والعائد خلص إلى وجود تحديات مختلفة تنتفي معها الفائدة من مواصلة الجهود الرامية إلى استرداد مبلغ 3,69 ملايين دولار من الخسائر المتكبدة. وكان الهدف من محاولة الشراء الثانية المتصلة بعقد أعمال التجديد الرئيسية، الذي مُنح في آب/أغسطس 2022، هو كفالة الاستقرار المالي للمقاول باستخدام عقد بمبلغ مقطوع وسعر ثابت، حيث تقع مخاطر ارتفاع الأسعار في السوق العالمية على عاتق المقاول وحده. وكفل العقد أيضاً استلام ضمان الأداء قبل إصدار إشعار الشروع في التنفيذ. ويشير الأمين العام أيضا إلى الفوائد والقيود المحتملة المرتبطة بطريقة تقديم العطاءات المتعددة المراحل، التي اعتُمدت في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من مشاريع التشييد الأخرى وتعتبر من أفضل الممارسات الجديدة لأعمال التشييد المعقدة (A/80/190، الفقرات 44 إلى 47).

24 - ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه، فيما يتعلق بعدم استرداد مبلغ 3,69 ملايين دولار، من غير المرجح أن بذل المزيد من العناية الواجبة كان سيمكّن المنظمة من تجنب تكبد التكاليف الإضافية المرتبطة بتأمين مقاول بناء مناسب؛ فقد اكتُشفت المشاكل المالية مع المقاول الأولي، وهو كيان مشترك، من خلال إجراءات العناية الواجبة المعمول بها في المنظمة، وعندما فشل المقاول في الوفاء بمتطلبات محددة، مُنع من المضي قدمًا في العمل. ونجمت الأضرار الفعلية في المقام الأول عن حاجة المنظمة إلى إجراء عملية أخرى لتقديم العطاءات والاتفاق على سعر مع المقاول البديل. وأُبلغت اللجنة بأن المنظمة واصلت تقييم إجراءاتها المتعلقة بفحص ترتيبات المشاريع المشتركة، ولا سيما فيما يتعلق بمعايير الاستقرار المالي والخبرة ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن شعبة المشتريات لديها خبراء في مجال المشتريات يتمتعون بمعرفة تعاقدية وتجارية وبالخبرة في المجال، فإن موظفي المشتريات لا يُعتبرون خبراء تقنيين في مجال التشييد، على الرغم من أنهم يقدمون التوجيه إلى كيانات الأمانة العامة، حسب الاقتضاء. وتلاحظ اللجنة أن المنظمة تقوم بتقييم إجراءات التحقق التي تتبعها وأن المسائل المتعلقة بالاستقرار المالي وخبرة المقاولين في تنفيذ المشاريع مدرجة ضمن الدروس المستفادة. **وتشير اللجنة الاستشارية إلى التأخيرات الكبيرة التي شهدها المشروع بسبب إخلال الكيان المشترك، وتلاحظ، مع اقتراب المشروع من نهايته، عدم استرداد مبلغ 3,69 ملايين دولار بسبب الصعوبات التي صودفت في مرحلة الشراء. وتأمل اللجنة أن تؤدي الدروس المستفادة إلى تحسين عملية الشراء، ولا سيما التحقق من المقاولين في جميع عمليات التشييد في المستقبل (انظر الفقرة 25 أدناه).**

25 - **وتشجع اللجنة الاستشارية الأمانة العامة على أن تعمل بنشاط على استكشاف التغييرات المستقبلية لسياساتها الحالية على أساس الدروس المستفادة، بغية تحسين إدارة مشاريع التشييد الكبيرة، مع مراعاة الموارد والمخاطر الكبيرة التي تنطوي عليها بالنسبة للمنظمة. وتأمل اللجنة أن يتم تبادل الدروس المستفادة مع مشاريع التشييد الجديدة، وتتطلع إلى تحديث المبادئ التوجيهية لإدارة مشاريع التشييد في المنظمة والمعلومات ذات الصلة التي ستقدم في سياق التقرير المقبل عن التخطيط لتجديد المباني.**

مركز الزوار

26 - ورد في المرفق الأول من تقرير الأمين العام أنه بعد الانتهاء من الإنجاز شبه المكتمل للمشروع، سيواصل المجلس الاستشاري مهامه، بما في ذلك الدعوة إلى تقديم التبرعات والمساهمات لدعم افتتاح مركز الزوار وتشغيله. وتتضمن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026، في إطار باب الإيرادات 3، الإيرادات

والنفقات المتوقعة لمركز الزوار، بما في ذلك معلومات عن ملاك الموظفين بما يتماشى مع هياكل ملاك الموظفين المناظرة في مقار الأمم المتحدة الأخرى والمكاتب الموجودة خارج المقر. وتوضح الميزانية الخدمات المقررة لعام 2026، بما في ذلك الجولات المصحوبة بمرشدين والمعارض الدائمة والمؤقتة وركن المتحدثين وكشك للبحوث ومتجر للهدايا التذكارية والكتب.

27 - ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اقترحت، في إطار باب الإيرادات 3، ميزانية قدرها 600 929 دولار لتكون بمثابة الميزانية التشغيلية الأولية لمركز الزوار لعام 2026، تغطي الموارد المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعتزم، تقديرا منها لقاعة أفريقيا باعتبارها مهد منظمة الوحدة الأفريقية ورمزا للتراث الأفريقي، حشد التبرعات لسد أي ثغرات في التمويل قد تنشأ بسبب تحديات السيولة. وتذكّر اللجنة بأنها زُودت في سياق تقريرها السابق (A/79/7/Add.8) بمعلومات تتعلق بتوقعات المركز وإيراداته ونفقاته ودراسة الجدوى المنقحة التي أشارت إلى ميزانية منقحة لبدء التشغيل قدرها 744 373 1 دولارا وميزانية تشغيلية قدرها 270 480 1 دولارا، أي ما مجموعه 014 854 2 دولارا. وتذكر اللجنة أيضا أنها أُبلغت، في سياق تقريرها المقدم إلى الجمعية العامة للنظر فيه خلال دورتها الثامنة والسبعين (A/78/7/Add.19)، بأن الاحتياجات المنقحة لتمويل بدء تشغيل مركز الزوار ستبلغ 800 822 دولار وأن الميزانية التشغيلية السنوية للمركز ستبلغ 700 727 دولار، في حين أشار الأمين العام في تقريره ذي الصلة (A/78/350) إلى أن بدء تشغيل المركز سيتطلب تمويلا قدره 1,15 مليون دولار (A/79/7/Add.8، الفقرتان 28 و 29، و A/78/7/Add.19، الفقرتان 27 و 28). **وتقر اللجنة الاستشارية باعتزام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حشد تبرعات إضافية لدعم قاعة أفريقيا. وتلاحظ اللجنة التنقيحات المختلفة المدخلة على التوقعات والميزانية والخطة الخاصة بالمركز، وتأمل أن يقدّم مزيد من الإيضاحات بشأن الفرق في التوقعات إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير.**

ملاك موظفي مركز الزوار

28 - لدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الخطة الحالية لتزويد مركز الزوار بالموظفين هي حل مختلط يستخدم موارد من كل من الميزانية العادية وباب الإيرادات 3 لتمويل 18 وظيفة. وسيعاد تصنيف ثلاث وظائف ممولة حاليا من الميزانية العادية (وظيفة واحدة لموظف لشؤون المالية والميزانية (موظف فني وطني من الرتبة جيم)، ووظيفة واحدة لموظف لشؤون الإعلام (موظف فني وطني من الرتبة جيم)، ووظيفة واحدة لموظف لشؤون الإعلام (موظف فني وطني من الرتبة باء)) لكي تشمل مهام جديدة خاصة بمركز الزوار. وتهدف هذه الوظائف الدائمة إلى تبسيط العمليات وتوفير الاستقرار على المدى الطويل. وستضمن العقود المحددة المدة والمؤقتة في إطار باب الإيرادات 3 التشغيل المستدام لمركز الزوار ودعم تجربة الزوار الأساسية. ويشمل الموظفون المعينون بموجب هذه العقود منسق مناسبات معاون (ف-2)، ومنسِّقَي جولات (الرتبة المحلية)، وثمانية مساعدين لشؤون الإعلام (مرشدي جولات (الرتبة المحلية)، وصرافين اثنين (الرتبة المحلية)، ومساعدين اثنين لشؤون المبيعات (الرتبة المحلية) (انظر أيضا A/80/6 (Income sect. 3)). وأُبلغت اللجنة بأن الاحتياجات المذكورة أعلاه، خلافا لما ورد في الميزانية الأولية، لم تتضمن الاحتياجات من الموارد البشرية لخدمات الأمن، التي قدمت بشكل منفصل، وأن جميع الاحتياجات المتبقية من الموظفين، باستثناء الوظائف الثلاث المدرجة في الميزانية العادية، قد أُدرجت في إطار باب الإيرادات 3.

29 - وأُبلغت اللجنة الاستشارية كذلك أن تطوير محتوى يتسم بالجودة العالية والدقة التاريخية والجاذبية لمعارض مركز الزوار بشأن تاريخ بلدان أفريقيا، وقصة قاعة أفريقيا، والتراث الثقافي والطبيعي لأفريقيا، وأثر الأمم المتحدة على التنمية الاجتماعية الاقتصادية لأفريقيا يستلزم رصد ميزانية سنوية قدرها 000 297 دولار لتوفير الموظفين الآتي ذكرهم لتطوير محتوى المعرض الدائم، وهم: مؤرخ، وقيّم معارض، وأخصائي وسائط إعلام متعددة، ومساعد لشؤون البحوث/موظف محفوظات، ومترجم/محرر/موظف اتصالات. وتقدم اللجنة المزيد من الملاحظات والتوصيات في إطار باب الإيرادات 3، الخدمات المقدمة للجمهور، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026.

افتتاح مركز الزوار والتوقعات بشأن أعداد الزوار

30 - تذكّر اللجنة الاستشارية بأن التوقعات المنقحة لأعداد الزوار التي قدمت إليها في تقريرها السابق تشير إلى أن المركز سيجتذب نحو 000 250 زائر سنويا، وأن مبادرات التسويق المحددة الهدف والتخطيط التشغيلي للمركز كانت قد بدأت وقت صياغة تقريرها السابق (A/79/7/Add.8، الفقرتان 27 و 28). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لم تبدأ بعدُ الجولات الرسمية بسبب قيود الميزانية الحالية واعتماد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على خدمات الأمن والسلامة، التي تفتقر إلى الموارد اللازمة لدعم العمليات بكامل طاقتها في عام 2025. وقد عُدلت الخطة بما يتماشى مع التمويل المتاح من المنحة المقدمة من سويسرا، على أن يكون الافتتاح التجريبي الذي سيقتصر على زوار محددين، بمن فيهم موظفو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وكيانات الأمم المتحدة الأخرى ومُعالوهم، في الفترة من آب/أغسطس 2025 إلى كانون الأول/ديسمبر 2025. كما قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتقليص عدد الفريق إلى ثلاثة مرشدي جولات ومنسق واحد للجولات، أكملوا تدريبهم وسيكونون جاهزين لبدء الجولات. وسيسمح الافتتاح التجريبي بتنقيح العمليات قبل الافتتاح الكامل في كانون الثاني/يناير 2026، بما في ذلك التمكين من اختبار الإجراءات التشغيلية وجمع انطباعات الزوار، وتوفير الخبرة العملية للموظفين.

31 - وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن توقعات عام 2026 بأن يصل عدد زوار مركز الزوار إلى 435 264 زائرا قد استندت إلى افتراض أن العرض سيجتذب نسبة مئوية صغيرة من مختلف مصادر الطلبات الجماعية في أديس أبابا. وأُبلغت اللجنة بالعوامل التي استُرشد بها في وضع التوقعات، ومصدر البيانات ذات الصلة، والعدد المتوقع للزوار حسب شريحة الزوار ومصدر الطلبات الجماعية. كما أُبلغت اللجنة بأن تنفيذ أنشطة المركز يتوقف على توافر الموارد المطلوبة. وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغت اللجنة بأن استراتيجية دخول قد وُضعت لعشر فئات من الزوار، وأن جدول الرسوم سيسمح بالدخول المجاني أو المنخفض التكلفة لعدد من الفئات. **ولا تزال اللجنة الاستشارية ترى أن التوقعات المتعلقة بمركز الزوار تشمل افتراضات ستختبر جدواها عند بدء الأنشطة بكامل نطاقها في عام 2026 عقب الافتتاح التمهيدي، وتأمل أن يقدّم الأمين العام في تقريره المرحلي المقبل تحديثا وتنقيحا للتوقعات المتعلقة بعمليات المركز، حسب الاقتضاء (انظر A/79/7/Add.8، الفقرة 30).**

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

32 - ترد توصـية الأمين العام بشـأن الإجراء المقترح أن تتخذه الجمعية العامة في الفقرة 60 من تقريره. **وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بمراعاة توصياتها وملاحظاتها الواردة أعلاه، بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام.**